تنافسية الشركات المملوكة للدولة
حالة دراسية

Competitive state-owned enterprises / case study

الأستاذ الدكتور
ربيع خلف صالح
وحدة البحوث الاقتصادية والادارية
كلية الادارة والاقتصاد– جامعة بغداد

Prof.Dr .Rabee Khalaf Saleh
/ Faculty of Management and Economics - Baghdad University

المقدمة.

امتلاك العراق لقرابة ١٩٢ شركة مملوكة للدولة، يعملون فيها اكثر من (٨٠٠) الف عامل.توقف معظم الشركات كليا عن الانتاج،واما الشركات الاخرى فهي تعمل بظل طاقات انتاجية متدنية جدا. كما انها تحمل الحكومة اعباء مالية كبيرة جدا بسبب التكاليف التشغيلية المتمثلة بالرواتب والاجور.

Abstract

Iraq's possession of nearly 192 state-owned company, which employed more than 800 thousand Aaml.toagaf most companies completely from production, and the otherworks in the shadow of the energies of very low productivity firms. It's the government holds a very significant financial burden because of the salaries and wages and operational costs

المقدمة

أصبح تقدم المجتمعات يقاس في عالم اليوم بمدى التطور الصناعي الذي يتحقق في مجالات التنمية الصناعية المختلفة لما يمتلكه من مزايا تنافسية ومن قدرة على توليد مصادر الدخل والعمالة والاستفادة من التكنولوجيا ومواكبة تطورها.

ويعد موضوع المنافسة من المواضيع المهمة للدول ذات التوجه الاقتصادي الحر بهدف خلق سوق تنافسية وبيئة إعمال تتسم بالشفافية. وفي العراق الذي يمتلك اكثر من ١٩٠ شركة حكومية، يمكن لها ان تسهم وبشكل كبير جدا في تنمية الاقتصاد العراقي، كونها أداة بيد الحكومة لتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة وتحقق الترابطات الامامية والخلفية لامتلاكها التكنولوجيا المتطورة، الا انها اصبحت عبء على ميزانية الدولة لتوقف معظمها، والبقية تعمل بطاقات انتاجية منخفضة جدا، فضلا عن ضخامة اعداد العاملين فيها، مما تتطلب وقفة تقويمية لها لغرض اعادة الحياة لهالأخذ دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني.

اهميةالبحث :تنطلق اهمية البحث من الاتي:

1- اهميتها كونها اداة بيد الحكومة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية السياسية.
2- تشغيلها لمئات الالاف من العاملين، يعني امتصاصها لجزء كبير من العاطلين عن العمل.
3- مساهمتها في توفير السلع والخدمات للمواطنينوبأسعار مدعمة يعني المساهمة في تعويض الاستيرادات.
4- امكانية انتاج سلع وخدمات ذات منافع اجتماعية، لايفضل القطاع الخاص الدخول فيها.
5- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
6- مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال صافي الايرادات التي تحققها سنويا، فضلا عن الضرائب التي تدفع سنويا.
7- تمثل رأسمال كبير للدولة من خلال امتلاكها للتكنولوجيا وراس المال البشري المدرب والموهل من خلال تدريب الملاكات الفنية والادارية والتكنولوجية، وقدرتها على احداث الترابطات الامامية والخلفية التي تعد الاساس لتطور الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث :تتمحور مشكلة البحث حول الاتي :

1- بالرغم من المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها الشركات المملوكة للدولة في العراق إلا أنها تواجه منافسة حادة وغير متكافئة من المنتجات الأجنبية المماثلة في الاسواق المحلية والدولية .
2- اذ تتعزز التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تأخذ بمبدأ التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

3- كما تنتشر الشركات متعددة الجنسية التي تأخذ بسياسات الإنتاج والتسعير وتقسيم الاسواق على نطاق دولي واسع بحيث تتضافرهذه العوامل في إنتاج السلع الصناعية التي تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الجودة والسعر والتي اكتسبت سمة للاحتكار .

4- ان ضعف التشريعات الخاصة بالمنافسة ومنع الاحتكار، او عدم إنفاذها، قد أثروسيؤثر سلبيا على مستقبل الشركات المملوكة للدولة، وعلى قدراتها التنافسية في ظل انكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية .

5- تقادم المكائن والآلات والمعدات لمعظم شركات الدولة.

6- ضعف الدعم الحكومي المالي والفني والاداري والعلمي للشركات المملوكة للدولة، سيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، واقتصار الدعم المالي على التكاليف التشغيلية حصرا.

7- اصبحت تشكل عبء مالي على الحكومة من خلال ضخامة الاموال التي تدفع رواتب للعاملين.

فرضية البحث: نشأت الشركات المملوكة للدولة في ظل حكومات راعية ومميزة لها الامر الذي ابعدها عن قرارات الكفاءة الاقتصادية مما انعكس سلبا على قدراتها التنافسية.

هدف البحث: يهدف البحث الى الاتي :.

أ- تحفيز الشركات المملوكة للدولة على رفع قدرتها التنافسية والاهتمام بتطبيق المواصفات القياسية المعتمدة في الأسواق العالمية.

ب- زيادة الإنتاجية وضمان الجودة والتحديث في إنتاج السلع والخدمات.

ت- حث الدولة وصانعي السياسة والمنظمات الاقتصادية ورجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني المعنية لمنع الاتجاهات الاحتكارية وعدم السماح لشركة واحدة أو عدة شركات من التحكم في السوق العراقية.

ث- بيان دور الدولة وفاعليتها في دعم شركاتها وتحفيزها، في إطار التحول الى السوق التنافسية .

ج- اهمية سن قانون للمنافسة ومنع الاحتكار انطلاقا من معطيات البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق والمتغيرات الاقتصادية والدولية وخصوصاً انبثاق منظمة التجارة العالمية .

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المباحث الاتية:

المبحث الاول : اهمية وطبيعة الدور الحكومي في خلق القدرات التنافسية

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الشركات المملوكة للدولة في العراق .

المبحث الثالث : واقع البيئة الاقتصادية العراقية وانعكاسها على الشركات المملوكة للدولة

المبحث الرابع:الستراتيجية المقترحة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول
اهمية وطبيعة الدور الحكومي في خلق القدرات التنافسية:

تؤمن عدد من بلدان اوربا واليابان بان للحكومة دوراً تقوم به في النمو الاقتصادي وسياسات مصممة لمساعدة المؤسسات الاقتصادية على المنافسة في بعض الصناعات الرئيسة باعتبارها تمتلك اقتصاد (السوق الاجتماعية) Social Market وليس مجرد اقتصاد السوق. وان المشاركة في صناعة القرار مطلوبة من اجل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الشركات علاوة على قاعدة الملاك الرأسماليين التقليديين لكي تضم العمال. وتمتلك العديد من الحكومات (المانيا) مثلاً حصصاً اكبر في عدد اكبر من الصناعات ملكية حصرية في البعض وملكية جزئية في البعض الاخر.

مما لاشك فيه ان الحكومة تؤدي دورا كبيرا في التأثير في اكتساب ميزة تنافسية، ويظهر ذلك من خلال تأثيرها على المحددات الاربعة للميزة التنافسية سواء كانت بالإيجاب ام بالسلب، فغلى مستوى عوامل الانتاج تستطيع الحكومة الارتقاء بتنمية العوامل من خلال ما تبذله من جهود لزيادة الانتاجية عن طريق زيادة الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب وربطها بالواقع الصناعي، واتباع السياسات التي تؤدي الى زيادة الادخار، وتشجيع الاستثمار، وكفاءة تخصيص الاستثمار بين الاستخدامات المختلفة، وايضا دعم وتشجيع عملية التطور والابتكار، وتوفير البيانات والاحصاءات اللازمة لذلك، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، فالحكومة قد تؤثر على عرض عناصر الانتاج سواء بالدعم ام بفرض الضرائب على الامور او راس المال، وكذلك يمكنها التحكم في اسواق المال. وتؤثر الحكومة في الطلب المحلي من خلال دورها كمشتري، من خلال وضع قواعد خاصة بمواصفات المنتج، وقوانين حماية المستهلك، ومنع الغش الصناعي، وكذلك توعية المستهلك بأنواع المنتجات وخصائصها كي تمكن من اختيار الافضل والاكثر تقدما ومن ثم تحسين الطلب المحلي.

يتجلى دور الحكومة بالنسبة للصناعات المغذية والمرتبطة من خلال تحكمها بوسائل الدعاية والاعلان او عن طريق الاجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المنشأة، وكذلك تشجيع اقامة تجمعات صناعية متكاملة وتوفير البنية الاساسية لها، وتوثر الحكومة في ستراتيجية المنشأة وهيكلها من خلال السياسات الضريبية او بمعنى اشمل واعم من خلال سياساتها المالية والنقدية، وتؤثر الحكومة في ظروف المنافسة من خلال تشجيع المنافسة المحلية التي تحفز المنشأة على التطور والابتكار وسن القوانين لمقاومة الاحتكار وعدم اللجوء للسياسات التي تعزل المنشأة المحلية عن المنافسة الخارجية، بل تشجع تلك المنشأة على اتباع استراتيجيات للتوجه الى الخارج.

لقد اثار التدخل الحكومي المباشر كأحد محددات القدرة التنافسية قدرا من الجدل والاختلاف في الراي حول مدى اهمية التدخل في بناء القدرات التنافسية للمنشاة الحكومية، وقد كان لانصار التدخل مبرراتهم من خلال الاتي : (١)

1- اهمية تقويم صور التدخل الحكومي وفقا لأثرها في زيادة الانتاجية ومن ثم القدرات التنافسية.

2- ان المنشأة المملوكة للدولة هي التي تتنافس وليست الحكومة.

3- يتم تراكم الميزة التنافسية المتقدمة للدولة خلال فترة زمنية طويلة الى حدا ما، لذلك يجب ان تكون السياسات الحكومية الهادفة لتعزيز القدرات التنافسية طويلة الاجل، لان قصيرة الاجل لن تترك اثارها التنافسية على الصناعات.

4- الدول التي تجني المزايا نتيجة الاختلاف فيما بينها وليس التشابه، و هذا ما يتطلب صياغة نماذج مختلفة لدعم التنافسية تتفق مع احتياجات كل دولة و ظروفها الخاصة .

5- جاءت ادبيات التنافسية لتميز بين اربع مراحل للتنافسية، تعكس بدورها مراحل النمو الاقتصادي, جاءت هذه المراحل مختلفة فيما بينها في سماتها ومصادر مزايها التنافسية وانماط وصورالتدخل الحكومي الملائمة . و يمكن تقسيم هذه المراحل على النحو الاتي :

المرحلة الاولى : مرحلة قيادة عوامل الانتاج

تستند جميع الصناعات الناجحة دوليا في تنافسيتها في هذه المرحلة و بشكل منفرد على عومال الانتاج الاساسية (مثل العمل الماهر، الارض، الموقع الجغرافي، راس المال) و العوامل الموروثة كافة، و في هذه المرحلة تعتمد الميزة التنافسية على المنافسة السعرية القائمة على تخفيض تكاليف الانتاج و تمتاز اقتصاديات هذه الدول بالحساسية الشديدة للدورات الاقتصادية و تغيرات يعر الصرف كما و تعاني الدول في هذه المرحلة من انخفاض مستويات النمو، وسمة هذه المرحلة ذات طابع غير مستقر، وعموما فأن معظم الدول النامية تقع في هذه المرحلة وخاصة الدول التي تبنت سياسة احلال الواردات .

المرحلة الثاني : مرحلة قيادة الاستثمار :

يؤدي الاستثمار دورا مهما في هذه المرحلة ,اذ تقوم المنشاة بتنفيذ استثمارات ضخمة متمثلة في اقامة مصانع ذات الحجم الكبير وتتوافر للمنشاة القدرة على استيراد افضل انواع التكنولوجيا المتاحة في الاسواق العالمية، وتمتاز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الاستثمار المادي و البشري، وارتفاع في قدرة الدولة على استيعاب التكنولوجيا الاجنبية وتطويرها، وتعتمد هذه المرحلة بشكل اساسي على جذب استثمار اجنبي وتوافر عناصر الانتاج المتقدمة وتزايد حجم الطلب المحلي، وتزايد المنافسة المحلية، ولاتكون الصناعات المغذية والمكملة متطورة الى حد كبير وتمتاز هذه المرحلة بعدم الاستقرار نوعا ما, لان اعتمادها على

رؤوس الاموال الاجنبية يجعلها اكثر عرضة للصدمات الخارجية فضلا عن تغيرات اسعار الصرف والازمات المالية مع زيادة الاندماج في السوق العالمية .(٢)

ويقتصر دور الحكومة في هذه المرحلة على كيفية جذب الاستثمار الاجنبي وتوفير الحماية لمختلف التشريعات، ايضا تقوم الحكومة بتشجيع المنافسة المحلية ودعم الصناعات الجديدة في مواجهة المنافسة الاجنبية، كما تعمل على تشجيع الصادرات ويمر الجانب الاكبر من الدول النامية بتلك المرحلة, وهناك عدد محدود من الدول النامية التي نجحت في الوصول الى هذه المرحلة ومنها (تايوان, هونج كونج، سنغافورة، اسبانيا، البرازيل)

المرحلة الثالثة : مرحلة قيادة الابتكار :

تتسم الميزة التنافسية في هذه المرحلة بانها اكثر تقدما واستقرارا مع توافركافة محددات التنافسية اذ تتفاعل المحددات الاربعة للقدرة التنافسية بشكل ديناميكي، مما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة وارتفاع مستوى التعليم، ونمو الطلب المحلي الذي يزداد تطورا وتعقيدا نتيجة لارتفاع الدخول، وتؤدي المنافسة المحلية دورا بارزا في زيادة القدرة التنافسية بشركات الدولة وصناعاتها لقدرتها على الابتكار والتجديد، وفي هذه المرحلة يقل دور المنافسة السعرية القائمة على انخفاض التكاليف في اكتساب الميزة التنافسية فالميزة التنافسية تعتمد على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا الاكثر تعقيدا وانتاج منتجات اكثر تطورا، ومن ثم يقل تأثير الاقتصاد بالصدمات الناتجة عن ارتفاع تكاليف الانتاج وكذلك الدورات الاقتصادية الناتجة عن تقلب اسعار الصرف ناهيك عن اعتماد المنشاة على فنون انتاجية غير تقليدية وطرق جديدة للتسويق، وقد وصلت العديد من الدول المتقدمة الى هذه المرحلة كبريطانيا في النصف الاول من القرن التاسع عشر وأمريكا والسويد في اوئل القرن العشرين، فضلا عن ايطاليا واليابان في سبعينيات القرن الماضي، وما زالت هذه المرحلة بعيدة المنال عن اغلب الدول النامية .

المرحلة الرابعة : مرحلة قيادة الثروة :

تختلف هذه المرحلة عن المراحل الثلاثة للميزة التنافسية اذ تمثل المراحل السابقة التطور المستمر في مزايا الدولة التنافسية وفقا لما تحققه الدولة من نمو اقتصادي، وفي هذه المرحلة تتعرض المنشاة لفقد ميزتها التنافسية وذلك بسبب انخفاض الدافع لدى المستثمرين للقيام بالابتكار و التجديد والرغبة في المحافظة على الاستثمارات المتحققة، كما تتقلص هذه المنافسة المحلية لان كل منشاة تهدف الى المحافظة على الوضع القائم دون الاهتمام بتطويره، وبما ينعكس ذلك ايضا على ضالة الاهتمام بالاستثمار سواء المادي او البشري فتبدأ الدولة في فقد ميزتها التنافسية، ويرجع السبب في ذلك الى رغبة المنشأة في المحافظة على الثروة التي حققتها في الماضي كل هذه العوامل تؤدي الى تآكل الميزة التنافسية للمنشاة، و اخيرا تنتشر ظاهرة الاندماجات بين المنشاة واقامة التكتلات للتقليل من حدة المنافسة بينها .

مما تقدم يتضح لنا صورة واهمية والية التدخل غير المباشر للحكومة في تعزيز القدرات التنافسية للشركات . ولكن هناك من يرى ان التدخل الحكومي المباشر، يمثل جوهر خلق الميزة التنافسية، على ان يتم هذا التدخل في اطار استراتيجية واضحة وفي ضوء مقارنة تكلفة وعائد هذا التدخل، و هو ما يعتمد على توافر البيانات و المعلومات، فضلا عن المهارات القادرة على التخطيط والتصميم والتنفيذ للسياسات الحكومية الملائمة وبناء عليه فان فشل بعض من حالات التدخل الحكومي في دعم المزايا التنافسية هو امر محتمل وليس حتمي، وهذا ما تؤكده بعض نماذج الدولة حديثة التصنيع في شرق اسيا .

يتفق انصار التدخل الحكومي المباشر مع انصار التدخل الحكومي غير المباشر بانه لايوجد نموذج محدد ملائم للتدخل الحكومي، انما يختلف هذا النموذج من دولة الى اخرى وحتما لظروفها الخاصة، ويتضح ذلك التفوات بالرجوع الى نماذج الدولة حديثة التصنيع الاسيوية (كوريا، سنغافورا، تايوان، هونج كونج)(٣)، التي اتبعت مناهج مختلفة لدعم تنافسيتها، حققت بدروها درجات نجاح متفاوتة، فقد اعتمدت كوريا على التدخل الحكومي الانتقائي المباشر الى جانب التدخل الوظيفي في اسواق السلع و العوامل في اطار استراتيجية واضحة للتعميق الصناعي تعزيز التنافسية وعلى النقيض استندت هونج كونج على التدخل غير المباشر من خلال توفير التعليم والتدريب والمعلومات والخدمات المساندة، الا انها لم تسجل نجاحا يضاهي ما تحقق في كوريا، ومن جهة جاءت سنغافورة معتمدة على كل من التدخل المباشر الانتقائي وغير المباشر ايضا الا انها عجزت عن تحقيق العمق التكنولوجي لمنشاتها شأن كوريا (٤).

مما تقدم ان نموذج السوق التنافسية في إطار الرأسمالية الموجهة والتي تسيطر فيه الدولة من خلال رسم السياسات التي توجه الوحدات الاقتصادية واصحاب رؤوس الاموال ورجال الاعمال، فضلا عن رسم السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية هو النموذج الملائم لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية وما يعانيه الاقتصاد والمستهلك على وجه الخصوص من مشاكل وصعوبات حقيقية تستدعي قيام الدولة بأخذ مبادرة صناعة القرار الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد ووضع البرامج والخطط لوضع القطاع الخاص في المسار التنموي لخدمة احتياجات التنمية . وهذ التوجه قد حصل منذ عام ٢٠١١ باتجاه وضع ستراتيجية جديدة للشركات المملوكة للدولة، وهذا ماسيتم عرضه في المبحث الرابع.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه الشركات المملوكة للدولة في العراق .

يمتلك العراق اكثر من ١٩٢ شركة حكومية (شركة عامة تعمل في القطاعات الانتاجية خارج القطاع النفطي) يعمل فيها اكثر من (٨٠٠)الف عامل من مهندسين وفنيين واداريين وبمختلف المهارات، فضلا عن العاملين غير الماهرين، والتي كان يمكن ان تكون قاعدة للانطلاق بفعل تأثيراتها وترابطاتها الامامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولتحفيز ونمو القطاع الخاص كدور مكمل في عملية التنمية

اديرت هذه الشركات تحت نظام اقتصادي موجه شديد المركزية في مجال الانتاج والتسعير والتسويق... الخ من قبل موظفو الدولة اذ استظلت المؤسسات الاقتصادية بنظم الحماية والدعم الحكوميين في ظل ستراتيجية احلال الواردات حيث تتمتع المنشآت بحماية من منافسة المنتجات المستوردة وحصلت على مدخلاتها من المواد الاولية باسعار تقل كثيراً عن الاسعار الدولية وبيئة لا تعير للاسواق وقوى السوق أي اهمية . الا انها تواجه العديد من التحديات وكالاتي:

اولا : التحديات الداخلية :

يمكن القول ان هناك مجموعة من التحديات الداخلية المترابطة التي تواجه عمل ونشاط الشركات المملوكة للدولة والتي اثرت بشكل كبير على نموها وتطورها. ولغرض تسليط الضوء عليها فسوف يتم عرضها على اساس الفترات الزمنية وكالاتي:

التحديات الداخلية الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٣

تميز الاقتصاد العراقي كونه ينتمي الى مجموعة الاقتصاديات النفطية التي تستأثر الصناعات الاستراتيجية وخاصة النفط بالنسبة العظمى من دخلها القومي . ومنذ عام ١٩٩١ تراجعت معدلات النمو الاقتصادي والذي يعكس تدهوراً مستمراً في الانتاج الحقيقي بسبب النقص الكبير في المواد الاولية والوسيطة ونصف المصنعة وقطع الغيار التي تحتاجها المؤسسات الانتاجية والخدمية لإدارة انتاجها وزيادة معدلات نموها ولا سيما قطاع الصناعة التحويلية الذي يمثل احد القطاعات السلعية الرئيسة واكثرها اعتماداً على مستلزمات الانتاج المستوردة.ويمكن القول ان هناك جملة خصائص اتصف بها الاقتصاد العراقي طوال المدة الماضية تتمثل بـ(٥)

1. ان معظم المشاريع المقامة موجهة لاشباع الطلب المحلي في اطار سياسة التعويض عن الاستيرادات ولم تدخل الاسواق الخارجية في حساباتها الا في حدود ضيقة .
2. اعتمدت الدولة في سياساتها على توفير الدعم والحماية للمؤسسات الاقتصادية، ومن شأن تلك الحماية ومدتها ان لا تؤدي الى تحسين المنتجات الوطنية، وبالتالي نشوء صناعات ذات كفاءة اقتصادية واطئة تتسم بضعف قدراتها التنافسيةً .
3. ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الاولية خاصة بعملية الانتاج اذ انخفاض نسبة المكون المحلي فيها مقارنة بالمستورد الاجنبي والذي يصل نحو ٦٠% في معظم فروع الصناعة والتي نشأت دون مراعاة المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد .
4. تدار المنشآت العامة ادارة حكومية كاملة وتخضع لها قرارات الاستثمار والانتاج والتسعير.
5. تعاني المؤسسات الاقتصادية عموماً من النوعية الواطئة للمنتجات بحيث لم يتمكن جهاز التقييس والسيطرة والنوعية من اجبار المنشآت على تحسين نوعية المنتوج .

6. ضعف القوانين وتحسس اصحاب القرار في المؤسسات العامة لطلب المستهلكين في السوق وبالتالي ضآلة استجابتهم في ادخال التعديلات الجوهرية على نوعية المنتوج وعلى تنوعه بالقدر والسرعة اللذين تستجيب بهما الشركات الحكومية التي تعمل في ظل اجواء المنافسة وليس الاحتكار، وبالتالي تسجيل ايجابيات دوافع التحسين والتنوع وتعديل الاسعار لصالح القطاع الخاص.

غالباً ما تمنح الدولة قطاعها العام اسعار صرف خاصة تختلف عما يعتمده القطاع الخاص وهذا يفضي الى تضخم زائف للارباح والوضع المالي وتشوهات نظام الانتاج الذي تنسحب عليه سياسات التسعير للمنتجات بعيداً عن اليات السوق الحرة وتعطيل قوانين العرض والطلب وينعكس كل ذلك بارتفاع التكلفة الاقتصادية وسوء تخصيص للموارد وتبديد للامكانات بعيداً عن المنافسة الاقتصادية ودورها في التنمية اضافة الى ما تتركه من خلق سوق سوداء وحالة احتكار تام للاسواق وتشوهات نظام الاسعار وموازنة ظاهرية منطوية على خلل وخاصة في حال انتاج سلع مماثلة لما ينتجه قطاع الاعمال الخاص.

وتأسيساً لما تقدم نجد ان هيمنة القطاع الحكومي على جميع مرافق الحياة الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية ترافق مع سياسات الاقتصاد المركزي الموجه فانبثقت جميع السياسات والتشريعات الاقتصادية من فلسفة مفادها قيادة القطاع العام والدولة للنشاط وعزز هذه الفلسفة هيمنة ايرادات النفط على الاقتصاد مما ولد القناعة بان العراق ليس بحاجة ماسة الى النشاط الخاص والى الاستثمارات الاجنبية والانفتاح حيث سادت فكرة كفاية موارد النفط لتحقيق النمو والازدهار وساد الاعتقاد بان دور القطاع الخاص محل شك كبير وهو ثانوي ويجب ان يخضع الى سيل من الضوابط الادارية للدولة وظل القطاع الخاص يعمل ضمن هذه البيئة والسياسات الاقتصادية فكان نموه مشوهاً واقتصر دوره على مهام ثانوية لاسيما فترة الحصار التي أدت الى ايقاف دعم الدولة الى النشاط الصناعي الخاص ومما زاد من الامر تعقيد ظهور موجة جديدة من هجرة رأس المال البشري ورؤوس الاموال الى الخارج بسبب سوء الاوضاع الامنية وعدم استقرار او توفر بيئة اقتصادية موائمة لتحفيز رأس المال الوطني لاسيما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣.

وعلى اساس ذلك وفي ظل الوضع الحالي اخذت تعاني اغلب هذه المنشآت من تآكل وحداتها ومكائنها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتحديث التكنولوجي فضلاً عن عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وغياب الدعم المالي والتكنولوجي وبسبب سياسة الانكشاف التجاري بعد الاحتلال وما حصل من اغراق السوق بالسلع الرخيصة فنجد من الصعوبة بمكان معاودة الانتاج تحت ظروف المنافسة التجارية اللامتكافئة بسبب ارتفاع كلف الانتاج وتفشي البطالة المقنعة وانخفاض القدرة التنافسية.(٦)

وذلك ما انعكس سلبا على النشاط الاستثماري والانتاجي لشركات الدولة في العراق . فطوال المدة الماضية كان القطاع العام منافسا محتكرا للعديد من المنتجات السلعية والخدمية في السوق المحلية.

اضف الى ان حالة الاستيراد العشوائي وغياب الدعم والاعانة ولدت حالة الاحتكار وانفرادها في السوق المحلية حيث غياب السلع المنتجة سواء من القطاع العام او الخاص في المرحلة الحالية .

تحديات المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠.

اتسمت تحديات هذه المدة بالاتي:(٧)

1- توقف معظم الشركات المملوكة للدولة، والتي تعمل في قليلة وبطاقات انتاجية منخفظة جدا.
2- توقف الدعم المالي الحكومي لهذه الشركات، واقتصاره على الرواتب والاجور حصرا.
3- توقف كل اشكال الدعم الحكومي من تدريب وتأهيل ومعلومات وخطط وغير ذلك.
4- توقف الحماية لمنتجات هذه الشركات، فضلا عن عدم الزام الشركات الاخرى بشراء مخرجات تلك الشركات التي تعد مدخلات لها، وقيام تلك الشركات الى الاستيراد من الخارج ضمن صفقات الفساد الاداري والمالي،من جهة، وعدم قدرة الشركات المنتجة التصدير الى الخارج لعدم القدرة على المنافسة.
5- ازدياد عدد العاملين في الشركات المملوكة للدولة وبشكل كبير جدا بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ بحجة المفصولين السياسين، فضلا عن المنقولين اليها من الدوائر المنحلة والتصنع العسكري مما ادى الى ارتفاع العاملين الى اكثر من (٨٠٠)الف عامل مما خلق مايسمى بالبطالة المقنعة، وهذا ادى الى ارهاق ميزانية الشركات وبالتالي ميزانية الدولة.
6- ضعف التدريب والتأهيل خلال هذه المدة مما ادى الى انخفاض كفاءة العاملين.
7- خسارة الشركات للعديد من الملاكات العلمية والفنية والتكنولوجية والادارية بسبب التقاعد والقتل والهجرة والتهجير والاجتثاث دون التعويض بعناصر تتحلى بالكفاءة نفسها مما اثر سلبا على النشاط الانتاجي للمنشات.
8- البنى التحتية المدمرة من كهرباء ومياه الشرب ومياه الصرف الصحي والطرق والجسور والموانيء والمطارات قد القت بضلالها السلبية على نشاط تلك الشركات، سيما الكهرباء التي تعد عصب الحياة، اذ ان انقطاعها حتى لو فترة وجيزة سيوثر سلبا على الشركات، وعدم امكانية احلال مولدات اخرى محل الكهرباء الوطنية .
9- ضعف البيئة القانونية، اذ هناك مجموعة من القوانين (التعريفة الكمركية، قانون حماية المستهلك، قانون العلامات التجارية وقانون المنافسة ومنع الاحتكار ....وغيره)، مما ادى الى دخول سلع رديئة ومغشوشة وبعضها مدعم واخذت تباع باسعار منخفضة مما حملت المنتج العراقي خسارة كبيرة .

10- سياسة الاغراق التي اعتمدت منذ الاحتلال والتي سمحت بدخول الكم الهائل من السلع والخدمات والتي تباع حتى باقل من سعر الكلفة، فضلا عن السلع الرديئة والمغشوشة صناعيا او تجاريا والتي اثرت هي الاخرى على المنتج المحلي الذي ينتج تحت ظروف قاسية رفعت من تكاليف الانتاج وبالتالي لم يستطع من المنافسة في السوق المحلية.

ثانيا ـ التحديات الخارجية :

تواجه الشركات المملوكة للدولة في العراق في ظل المتغيرات الدولية جملة من التحديات التي تمثل الحلقة الأضعف . فمع تسارع خطى العولمة وتعاظم دور المنظمات الاقتصادية الدولية والسياسات الصناعية للبلدان المتقدمة هناك تغييرات رئيسة تعيد رسم خرائط الانتاج والتجارة في العالم، فضلا عن البيئة العالمية المتغيرة التي تتصف بتبدل الطلب وبروز منافسين جدد. فالمنافسة وحتى في القطاعات التقليدية اصبحت تعتمد على سرعة التأقلم مع تبدل الطلب وسرعة تطبيق التكنولوجيا الصناعية في كنف عالم متزايد الانفتاح.(٨)

ومن اللافت للنظر ان اغلب بلدان العالم اجرت مراجعة شاملة لنمط سياساتها الاقتصادية ومنها السياسة الصناعية كي تكون مستعدة لمواجهة التغيرات الحاصلة في أطار البحث عن موقع في أقتصاد عالمي نواظمه الرئيسة متوزعة مابين تحرير التجارة العالمية والسير غور التقنيات الفائقة مرورا بكل المعالم الاخرى. وعندئذ فقط اصبحت هموم بناء القدرات الصناعية التنافسية تشكل اولى الاوليات على صعيد الدولة وعلى صعيد الاستثمار الخاص لتصبح القاطرة التي تسحب معها جميع المتغيرات الاخرى في الاقتصاد.

لقد ورث الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية واقعا صناعيا يتسم بالتخلف ومكبل بالعديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد اليات السوق والمعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد بدلا من الاجراءات الادارية التي كانت تعتمد في السابق وخاصة في البلدان المتحولة الى اقتصاد السوق . لذلك فان تحرير التجارة العالمية في أطارمنظمة التجارة العالمية وازدياد عضويتها سيطول تأثير ذلك جميع القطاعات بما فيها الصناعي وسيضع السلع الصناعية في العراق امام تحديات صعبة والتي عاشت في كنف امرين (٩):

الاول: ان هذه السلع كانت معظمها مخصصة للاستهلاك المحلي في اطار ستراتيجية التصنيع المعوض للواردات .

الثاني: هي تمتعها بالحماية الكمركية لعقود من الزمن وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية .

وعلى اساس ذلك ستواجه الشركات المملوكة للدولة في العراق (الصناعة والتجارة) نتيجة تطبيق الاتفاق العام منافسة قاسية واتفاقيات جديدة غير قادر على الاستجابة لها اذا لم يتم دعمها واعانتها في اطار المنافسة وتدعيم قواعد لاقتصاد السوق وذلك يتضح من خلال:- (١٠)

1- تصاعد درجة التعريفه بارتفاع درجة مستوى التصنيع وبالتالي الحد من القدرة على التصدير.

2- الاثر السلبي في النشاط الاقتصادي بشكل عام في الانتاج والاستخدام في النواحي الصناعية والخدمات والفروع المرتبطة بها جراء المنافسة غير المتكافئة في الجودة والنوعية وحجم التكاليف وما في ذلك من واد الصناعة الوطنية وللنشاط الخدمي فيها.

3- اهتمام المنظمة باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تتطلب تأمين مستوى اعلى من الحماية للمنتجات الصناعية لصالح البلدان المحتكرة للبحث والتطويروالتي تركز على:(١١)

أ- حق منع طرف أو اطراف عده من صنع او استخدام او بيع او استيراد المنتج الا بموافقة الجهة المالكه او المحتكرة للابداع .

ب- حق منع الاخرين من تصنيع اية سلعة دون ترخيص من الشركة المالكة.

ت- حق منع الاخرين من البيع او الاستيراد اذا كان متعلق ببراءة الاختراع لعملية صناعية الا باذن من صاحب البراءة .

4- القيود الفنية على التجارة وتضم (١٥) مادة وثلاثة ملاحق اذ يتم تحديد العلاقة بين WTO ومنظمة التقييس الدولية لاعتماد معايير تقنية ومواصفات قياسيه لكل سلعه أو خدمة صناعية. مع تشدد الدول المتقدمة في تطبيق المقاييس والمواصفات وخاصة مايتعلق منها بنوعية المنتجات والبيئة والصحة والسلامة، وهذا التشديد يجعل الموردين في العراق يواجهون امرا اكثر صعوبة كعقبات تقنية بشروط قانونية وتكاليف عالية يمكن ان تثنيهم عن التصدير . مع صعوبة الشركات الصناعية في العالم النامي عموما الحصول على شهادة الـISO من الناحية الفنية والإدارية . إذ يستلزم الحصول على تلك الشهادة الاستعانة بالشركات الغربية المتخصصة لتقديم الاستشارات واجراء عمليات التقويم. (١٢)

5- الاتفاقية بشأن اجراءات تراخيص الاستيراد وتشمل (٨) مواد الضوابط الكفيلة لضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات وضرورة تعديل الانظمة الاستيرادية وتحرير السلع والخدمات الصناعية من القيود الكمية مما سيؤثر سلبا على المنتج المحلي .(١٣)

6- ضرورة تطبيق قواعد المنافسة الدولية بخصوص تعاقدات المشتريات الحكومية إذ يتوجب مشاركة المنتجين المحليين والأجانب على حد سواء في عطاءات المشتريات الحكومية وعدم قصرها على

المنتجين المحليين مما سيجرد الصناعة من احد اهم اساليب دعم الصناعة الى جانب زيادة حصة المنافسة التجارية بينهما وبين الصناعات الخارجية .

7- هناك من يعتقد ان الاستثمارات الاجنبية سوف تسهم في توفير المزيد من فرص العمل وستنخفض تكاليف الانتاج والنقل والحصول على التكنولوجيا رفيعة المستوى . وهذا الاعتقاد سرعان ما يتبدد في حال دراسة تجربة هذه الشركات في معظم الدول النامية اذ انها تحدث تبدلا هيكليا ولكن ليس في صالح القطاعات الانتاجية بل في صالح القطاعات الخدمية التي تسهم في ترويج سياسة الاستهلاك ففي بلدان أوربا الشرقية اذ تراجعت حصة القطاع الصناعي بينما زادت حصة الخدمات فضلا عن انتشار البطالة .

8- الدعم المحظور، فوفقا لنص المادة (3) من الاتفاق يحظر الدعم الذي يعتمد على اداء الصادرات او الدعم الممنوح باستخدام سلع محلية دون السلع المستوردة، يحظر هذان الشكلان كخط احمر نظرا الى اثارهما السلبية على مصالح الدول الاعضاء الاخرين، وتضمن الاتفاق في الملحق قائمة تفصيلية باشكال الدعم المحظور ومن اهم ما تشمله:(١٤)

أ- الدعم المباشر الذي يرتبط بالاداءالتصديري.

ب- توافر مدخلات للانتاج مدعومة لانتاج سلعة تصديرية.

ت- خطط احتجاز العملات التي تشمل مكافات للتصدير.

ث- الاعفاء من الضرائب المباشرة مثل الارباح على الصادرات.

ج- الاعفاء من الضرائب غير المباشرة المفروضة على الصادرات.

ح- رد او استرداد رسوم الاستيراد التي تزداد على تلك المفروضة على مدخلات السلع التصديرية.

خ- تنفيذ برامج ضمان التصدير باقساط غير كافية لتغطية تكاليف البرنامج على المدى الطويل.

د- فتح اعتمادات بمعدلات فائدة متميزة.

كما يشمل الشكل الثاني من المحظور الاعانات التي تعتمد سواء على زيادة استخدام سلع محلية يفوق حجمها حجم السلع المستوردة وتعرف بدعم بدائل الواردات .ويجوز الطعن في الاعانات المحظورة من خلال اللجنة الخاصة بالموضوع ومجلس التجارة في السلع.

وبالنسبة الى العراق تتضح الآثار السلبية التي تعكسها على الاقتصاد سواء من حيث تحرير الاسعار او نقل ملكية القطاع العام الى الخاص او تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لما تسببه من اثار وتكاليف اجتماعية عالية جراء المنافسة غير المتكافئة من حيث الجودة والسعر للسلع العراقية وما تشهده السوق المحلية من نقص شديد في المعروض السلعي من المنتجات الوطنية وما في ذلك من وأد للصناعة المحلية الوليدة والنشاط الخدمي والزراعي وابقاء القطاع الخاص بعيدا عن امكانية

وجود بيئة من شانها ان تسمح بالتطور او الاستفادة من التشريعات والقوانين الاستثمارية، وقلة استخدام العمل والفرص المدرة للدخل وسيدفع ذلك نحو المزيد من الفقر والبطالة ومن ثم انخفاض مستويات الاستهلاك متزامنا مع ارتفاع الاسعار. اما نقل الملكية دون توفر عناصر الاصلاح الاقتصادي واعادة تقييم المشاريع القائمة فينتج عنها اعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب راس المال وارتفاع اسعار السلع والخدمات وتزايد معدلات البطالة وحالات الاحتكار للأسواق .

9- تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بظل حتمية الالتزام بمبادىء واتفاقيات المنظمة.

نستنتج مما تقدم ان هناك من الاسباب الذاتية والموضوعية التي تجعل عملية قيادة الدولة لشركاتها عملية في غاية الاهمية و الصعوبة والتعقيد ومن تلك الاسباب الاتي:(١٥)

أ- عدم امتلاك القطاع الخاص للوسائل الضرورية لتمويل المشروعات الكبيرة ولم يمتلك أية مقومات لانجاز واتمام عملية تمركز رأس المال الضرورية لاستكمال سيطرة النمط الراسماليللانتاج.

ب- انه يفتقد الحد الادنى من المعارف التكنولوجية او القدرات التنظيمية لادارة الانتاج الكبير.

ت- وبسبب خواص البنية الاجتماعية والاقتصادية ,يفضل القطاع الخاص توظيف رؤوس امواله في مشروعات ومجالات تتطلب توضيفات صغيرة حيث يستطيع راس المال التكيف بسرعة للظروف المتغيرة .

ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق تظل تعكس الحافة المزدوجة ما بين بنية الاقتصاد المرتبطة بالخارج وما بين اخرى تطل على الداخل واسيرة اوضاع التخلف وتدمير البنى التحتية بسبب الاحتلال الامريكي للعراق والتي تقدر (٥٠٠) مليار دولار ,وهي اشكالية متعددة الجوانب وتلف كل القطاعات والاوضاع الحياتية ,لهذة الاسباب ولاسباب اخرى يظل عمل القطاع الخاص لوحدة غير قادر على قيادة عملية التنمية لأسباب نذكر منها:- (١٦)

1- فشل آلية (ميكانزم) السوق في تحقيق التخصيص الامثل للموارد ,لان ربحية السوق قد لاتتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية وهذا يتطلب وجود آلية تهتم بالعوامل الاجتماعية .

2- عدم استطاعة القطاع الخاص من معالجة الاختناقات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراق على المستوى الكلي (بطالة، تضخم، ركود .....).

3- ان العديد من السلع والخدمات تعد سلع أجتماعية مما يفرض على الدولة تواجد اكبر في الاقتصاد,لان القطاع الخاص لايمكنه الاستثمار فيها لضعف العوائد المتاتية منها.

وتاسيسا على ما تقدم فاننا نؤكد على الحقائق الاتية : (١٧)

1- ان دور الدولة لا يمكن تغييبة بصورة كاملة لان هذا الدور كان هو الاساس في توطيد نمط الانتاج الراسمالي اكثر منه لحالة غيابها .

2- ان حالة التخلف التي يعيشها العراق وتدمير البنى التحتية، وما تحتاجة عملية التنمية باعتبارها عملية مجتمعية وتطول كل مرافق الحياة لهذا يتطلب ان تنهض الدولة بجزء كبير منها .

3- ان القطاع الخاص ورغم اهميتة سوف يتركز في انشطة التجارة والمضاربة والعقارات والاراضي.... مما يعني انه غير قادر على قيادة التنمية .

4- يعد القطاع الخاص غير معنيا بتوفير وتاهيل الاطر الفنية والادارية ومستويات التكنلوجية المتناسبة مع اوضاع العراق ,ناهيك عن الجوانب الاجتماعية مما يفرض حتما قيام الدولة بهذا .

5- حتى في البلدان المتقدمة فان القطاع الخاص يتغذى ويوظف التطور التكنلوجي ومخرجات البحث والتطوير التي تحدث بفعل الدولة، وعلية فان دور القطاع الخاص هنا لن يرتقي الى مستوى هذا القطاع في الدول المتقدمة .

المبحث الثالث

واقع البيئة الاقتصادية العراقية وانعكاساتها على الشركات المملوكة للدولة :

تتسم البيئة الاقتصادية العراقية بالعديد من السمات التي ستكون محددات ومعوقات لنشاط الشركات المملوكة للدولة، ومن هذه السمات الاتي :(١٨)

اولا : البنى التحتية:

لقد بدات البنى التحتية في العراق بالتدهور منذ تسعينيات القرن الماضي نتيجة للحرب والحصار الذي فرض على العراق، الا ان التدهور والتدمير الشامل والممنهج قد حصل بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ والهدف هو شل الاقتصاد العراقي بأعتبار ان البنى التحتية تمثل العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة, وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية للمجتمع وتتمثل بالكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق والجسور والمواني‌ء والمطارات والتي يمكن وصفها بأنها شبه مدمرة، والتي ادت الانخفاض القدرات التنافسية للسلع المنتجة محليا وانقلاب الهرم، اذ حصل انخفاض كبير في الكميات المنتجة ونوعيتها بظل ارتفاع كبير في كلف الانتاج مما يضعف القدرات التنافسية لان التكاليف المرتفعة تحتم البيع باسعار مرتفعة وهذا غير ممكن مما يضطر للبيع باسعار السوق وهذا يودي الى خسارة شركات المملوكة للدولة

ثانيا - ضعف البيئة القانونية : تعاني البيئة القانونية من انعدام لعدد من القوانين وضعف او تعطيل قوانين اخرى كقانون المنافسة ومنع الاحتكار، قانون حماية المنتج الوطني، قانون حماية المستهلك، قانون التعريفة الكمركية، قانون دعم الصادرات، قانون العلامات التجارية، قانون تسجيل الشركات والقوانين الخاصة بالتقييس والسيطرة النوعية والجودة ، فضلا عن قانون حماية الملكية الفكرية . ان هذه الحزمة من القوانين عند تشريعها وتفعيلها ستعطي اشارات ايجابية للمستثمر الاجنبي بالتوجه نحو البيئة العراقية، وبالعكس فأن عدم تشريع البعض وعدم فاعلية البعض الاخر سيعطي اشارات سالبة للمستثمر الاجنبي بعدم التوجه نحو العراق، وهذا هو الذي حصل فعلا في العراق اذ ان العديد من القوانين غير مشرعة والاخرى تم تشريعها ولكن غير مفعلة مما ساهمت في منع المستثمر الاجنبي من التوجه نحو العراق، فالقوانينالتي شرعت ولم تفعل هي حماية المستهلك والتعريفة الكمركية وحماية المنتج ومنع الاحتكار بينما الاخرى لم تشرع لحد الان.

ثالثا - الفساد الاداري والمالي :

لقد نمت هذه الظاهرة سريعا في العراق سيما بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم والاخلاق في المجتمع العراقي وغياب الدولة بكل مؤسساتها لفترة غير قليلة ،وغياب المساءلة والشفافية وتداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية وعدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك، جاء هذا بعد ان خرج العراق من حروب وحصار مدمر استمر لمدة(١٣) سنة وما نجم عنه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتضخم وبطالة وغير ذلك. ومن خلال استقراء ظاهرة الفساد في العراق نجد انها نمت بشكل سريع جدا بسبب عوامل داخلية واخرى خارجية ،وان الاسباب الداخلية المتمثلة بالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الارض الخصبة لنمو واتساع هذة الظاهرة في العراق بعد ان تم تغذيتها بالفساد المستورد الذي جاء به المحتل وما رافقه من عقود ومشاريع وهمية، فضلا عن دخول عدد كبير من المفسدين والشركات وغير ذلك وانكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية.،وبالتالي صنف العراق في المرتبة الثانية عالميا في الفساد، فضلا عن الروتين القاتل والفترة الزمنية وطبيعة الاجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار تمثل الوجه الاخر للفساد، اذ يصنف العراق من اكثر البلدان تعقيدا عن منح اجازة الاستثمار ناهيك عن المبالغ المالية التي تنفق عليها كرشاوي.

رابعا - ضعف اداء السياسات الاقتصادية الكلية(المالية والنقدية والتجارية).

خير ما يوصف الاقتصاد العراقي اليوم بعدم الاستقرار وعدم وضوح السياسة الاقتصادية ،فضلا عن التداخل والتعارض بين ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية، ولم تعمل ادوات السياسات الاقتصادية

الفرعية باعتبارها اجزاء ضمن محرك الاقتصاد العراقي كل جزء يحرك الاجزاء الاخريبانسيابية وانتظام وبالتالي ضمان حركة محرك الاقتصاد العراقي بكفاءة ودقة عالية .، فضلا عن عدم وضوح السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية التي تعد في غاية الاهميةمما انعكس سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر وحدت من توجهه نحو العراق.

خامسا - توقف التنمية وتراجعها :

ربما يتوقع البعض بأن التنمية الاقتصادية في العراق قد توقفت، وهذا التوقع غير واقعي وبعيد عن الواقع لان التنمية لم تتوقف فحسب وانما دخلت مرحلة التراجع والتدهور المنظم والمبرمج، فالصناعة شبه متوقفة ولم نجد سلعة واحدة كتب عليها صنع في العراق، والقطاع الزراعي الذي شهد تدهورا ملموسا من خلال حجم الفجوة الغذائية والاعتماد على الاسواق العالمية لاستيراد معظم الاغذية وبنسبة قدتصل الى ٨٠% ،فضلا عن التدهور الحاصل في القطاع الخدمي وبقية القطاعات الاخرى وما يقال عن معدلات النمو المرتفعة فغير صحيح لان، معدلات النمو التي تفوق ٩%مصدرها القطاع النفطي .

سادسا – توقف الدعم الحكومي المالي والفني والتكنولوجي والاداري والمعلوماتي للشركات، فضلا عن رفع الغطاء عنها من خلال عدم الزام الشركات باستلام منتجات شركات اخرى، سيما هناك العديد من الشركات التي تكون مخرجاتها مدخلات لشركات اخرى.

سابعا: تحديات البيئة الداخلية للشركات، اذ تعاني **الشركات المملوكة للدولة من** انخفاض قدرتها التنافسية ، بسبب اقاف كل اشكال الدعم الحكومي **وتدني خدمات البنى التحتية واعتماد ها** على ذاتها في توفير المواد الاولية والكهرباء مما جعلها تنتج كميات قليلة وبكلف عالية، مقارنة السلع المستوردة التي تنتج بظل ظروف افضل مما جعلها اكثر قوة على المنافسة.

نستنتج مما تقدم ان البيئة الاقتصادية العراقية مدمرة للقدرات التنافسية وليست فاعلة لتعزيزها، اذ ان ضعف البنى التحتية يعني ارتفاع تكاليف الانتاج وتخفيض كميات الانتاج، والفساد الاداري والمالي الذي يعقد الامور ويرفع من التكاليف بظل غياب البيئة القانونية، وانعدام بعض القوانين وضعف الاخرى ،وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية كل هذا سيؤدي الى زيادة التكاليف من جهة وانخفاض الانتاج والجودة من جهة اخرى، ممايلزم البيع باسعار مرتفعة وهذا يتنافى كليا مع مبدا المنافسة القائم على انتاج كميات كبيرة جدا وعالية الجودة بظل كلف متدنية مما يعني امكانية البيع في الاسواق المحلية والعالمية باسعار منخفضة محققا ارباح كبيرة. وحالة العراق عدم قدرة المنافسة حتى في الاسواق المحلية.

المبحث الرابع
الاستراتيجية المقترحة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.

لقد اولت الحكومة العراقية اهمية كبيرة لاعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وذلك في نهاية عام ٢٠١٠، اذ تم اعداد ورشة عمل ورشة العمل التي اقامها فريق إعادة هيكلةالشركات العامة في الهيئة مع الجهات المعنية لمناقشة آلية البدء بتنفيذ خارطة طريقإصلاح الشركات المملوكة للدولة. إن هذه الورشة تأتي بعد المصادقة على الموازنةالعامة للعام الحالي والتي تضمنت تخصيص ١٠٠ مليار دينار عراقي لإعادة هيكلة الشركاتالعامة، ومناقشة الاستعدادات الجارية في الشركات المعنية بتنفيذ اجراءات الإصلاحوتوزيع واستثمار القوى الوطنية العاملة فيها، وإعداد ملفات الاستثمار في الشركاتذات العلاقة وكل حسب وزارته.

وأضاف: تمت مناقشة أهم العوامل المؤثرة على اداءالشركات ومن أهمها العمل وفق الصلاحيات الواردة بقانون ٢٢ لعام ١٩٩٧، تأثيرالتعليمات المركزية، الحاجة الى تقييم الموجودات والاستثمار الامثل لقوى العملالوطنية، تلاه مناقشة الخطط اللازمة لتقدم العمل في جميع الوزارات التي تمتلك شركاتتابعة للدولة، وإمكانية اعداد العروض لجذب شركات استشارية رصينة في مجال إعادةالهيكلة وتنمية اعمالها.

وأوضح: أن الهيئة اكدت ضرورة اعداد الخطط اللازمة،والعمل على اصلاح عمل هذه الشركات بما ينسجم مع خارطة الطريق التي اقرها مجلسالوزراء والتي تقضي باتخاذ سلسلة من الاجراءات يتمبموجبها الوصول الى تحويل هذه الشركات الى رابحة ،كما شرعت الهيئة ايضا بإعداد خطةلتطوير القطاع الخاص يسعى العراق الى تطبيق خارطة طريق اعادة هيكلة الشركاتالمملوكة للدولة في خطوة تهدف الى النهوض بالواقع الصناعي من جهة والى زيادة الناتجالمحلي الاجمالي من جهة اخرى، ويقوم المشروع على اعادة تاهيل قرابة ١٩٢ شركة مملوكةللدولة من خلال تحويلها الى شركات مساهمة او مختلطة والسعي الى خلق بيئة اقتصاديةتمكن القطاع الخاص من التوسع واعادة القدرة التنافسية للشركات المملوكة للدولةوتشجيعها على تحقيق التشغيل الذاتي.

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى تراجع اداء القطاعات الانتاجية الاخرى لاسيما الصناعي،عازية سبب ذلك التراجع الى غياب الخطط الستراتيجية لانعاش واقع الصناعات العراقيةالانتاجية لاسيما الحكومية، وهذا ما يمكن ان تؤديه خارطة طريق هيكلة الشركاتالمملوكة للدولة. ومما تجدر الاشارة اليه، هو ان الخارطة تعمل بشقين يتضمن الاول تأهيل تلك الشركاتوفق معايير اقتصادية متقدمة وتطوير ادائها بالشكل الامثل، فيما الشق الثاني عبارةعن السعي الى التحول بهذه الشركات بشكل لا يسمح ببقاء الدولة هي المالك الوحيد لتلكالشركات بل يتيح للقطاع الخاص التملك ليجري بعد ذلك تحويلها الى شركات مساهمةوالسماح للناس بشراء اسهم.

وان خارطة طريق اصلاح الشركات المملوكة للدولةسينجز خلال الفترات المقبلة تاهيل ٣٠ شركة عامة كخطوة اولى لتكون نموذجا للتحول،وسيصار الى تقييم الموجودات واعادة توزيع العمالة وتمكين هذه الشركات من الانتاجوالمنافسة.

واوضحت خارطة الطريق اننجاح المشروع تكمن في عدم تسريح العاملين، اذ ستستمر عملية التحول لمدة خمس سنوات، وهناك مقترح لتوزيع العاملين في تلك الشركات والفائضين عن العمل على بقية مؤسسات ودوائرالدولة التي هي بحاجة لخدماتهم، او من خلال منح، فضلا عن امكانية تسريع تحول الشركات المملوكة للدولة الى مساهمة ومن ثمانتقالها الى السوق المفتوح الذي سيسهم في توسيع نطاق سوق الاسهم وسيسمح لجميعالعراقيين بالمشاركة في الاقتصاد كمالكين ومن ثم زيادة المساهمة وضخ رؤوسالاموال.

مما ورد اعلاه اتضح ان هناك خطة ستراتيجية لكيفية التعامل مع الشركات المملوكة للدولة وتعد في غاية الاهمية الا انها عملية معقدة وشاقة وتحتاج الى اموال وتشريعات وملاكات علمية وفنية وتكنولوجية وتسويقية وهذه من مسؤولية الحكومة ولغرض نجاح الخطة الستراتيجية في هذا المجال من الضروري قيام الحكومة بالعديد من الاصلاحات داخل الشركات المملوكة للدولة والبيئة الاقتصادية ومنها نقترح الاتي:

1- اعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية وبيئية واجتماعية لكل شركة، على ان تعد من قبل خبراء مختصين بها ومن الجامعات العراقية حصرا.
2- اعداد الملاكات العلمية والفنية والتسويقية والتكنولوجية والادارية من قبل الحكومة، من خلال التدريب والتأهيل والبحث العلمي داخل وجارج العراق.
3- رصد الاموال للازمة لذلك.
4- التركيز على اهمية البحث والتطوير في كل الشركات المملوكة للحكومة، على ان يشمل كل الانشطة التي تقوم بها الشركة.
5- ضرورة تشريع قانون خاص بتلك الشركات.
6- ضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي.
7- ضرورة استكمال منظومة البيئة القانونية وبكل قوانينها.
8- قيام الحكومة بانجاز كل مشاريع البنية التحتية وفي مقدمتها الكهرباء التي تعد عصب الحياة.
9- العمل مع الادارات الجديدة للشركات المملوكة للدولة من اجل رفع القدرات التنافسية لمنتجاتها .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

1- امتلاك العراق لقرابة ١٩٢ شركة مملوكة للدولة، يعملون فيها اكثر من (٨٠٠) الف عامل.

2- توقف معظم الشركات كليا عن الانتاج ،واما الشركات الاخرى في تعمل بظل طاقات انتاجية متدنية جدا.

3- انها تحمل الحكومة اعباء مالية كبيرة جدا بسبب التكاليف التشغيلية المتمثلة بالرواتب والاجور.

4- انخفاض القدرات العلمية والفنية والتكنولوجية والادارية للعاملين فيها بسبب انخفاض التدريب والتأهيل والدورات التطويرية، فضلا عن البحث والتطوير.

5- انخفاض القدرات التنافسية لمنتجات تلك الشركات بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج الناجمة عن ضعف البنى التحتيى وفي مقدمتها الكهرباء.

6- لقد نمت هذه الشركات بظل رعاية الدولة لها ماديا وعلميا وتسويقيا وماليا وذلك قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣. اما بعد الاحتلال فقد انكشف امرها بمجرد توقف كل اشكال الدعم الحكومي لها.

7- ان الفساد الاداري والمالي فيه من جهة وفي الاقتصاد العراقي من جهة اخرى قد اثر سلبا على نشاط تلك الشركات.

8- ان ضعف البيئة القانونية هو الاخر كان له اكبر الاثر السلبي على نشاط تلك الشركات

9- ان ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية هو الاخر قد اثر سلبا على نشاط تلك الشركات.

10- ان التوجه الجديد والذي اعتمد بعد عام ٢٠١٠ والخاص برسم خارطة طريق لعمل الشركات المملوكة للحكومة من شأنه النهوض بواقعها وتفعيل دورها في الاقتصاد العراقي.

ثانيا: التوصيات.

1- اعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية وبيئية واجتماعية لكل شركة، على ان تعد من قبل خبراء مختصين بها ومن الجامعات العراقية حصرا.

2- ضرورة الابقاء على دور فاعل للدولة في شركاتها، وذلك لامتلاكها الامكانيات المالية والفنية والادارية والتكنولوجية والمعلوماتية،منجهه وضعف امكانيات القطاع الخاص المالية والمعلوماتية والتكنولوجية.

3- ضرورة استكمل اعادة بناء البنى التحتية من خدمات الكهرباء والما الشرب ومياه الصرف الصحي والطرق والجسور والموانيء والسكك الحديدية.

4- ضرورة استكمال منظومة القوانين التي تعد الاساس لعمل ونشاط الشركات .

5- الاهتمام بالبحث والتطوير على ان تقوم بذلك الدولة وذلك لامكانيانها الكبيرة، وضعف امكانية القطاع الخاص.

6- عدم التسريع في تطبيق خارطة الطريق التي امدتها الحكومة العراقية والخاصة بالشركات المملوكة للدولة.

7- اعطاء التدريب والتأهيل الاهمية المطلوبة وذلك لمواكبة التطورات العالمية.

هوامش البحث :

1- ليلى عاشور حاجم سلطان،اثر الاصلاح الاقتصادي في القدرة التنافسية للصادرات العربية، دول عربية مختارة ،اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،٢٠٠٧،ص٩٣.

2- محمد حسن حسني محددات الميزة التنافسية في صناعة الاغذية المصرية، المؤتمر العلمي الثالث، المزايا التنافسية في المنطقة العربية – الواقع والمستقبل –كلية التجارة،جامعة الازهر، فرع النات،١٩٩٩، ص١٤

3- محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الاسيوية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٩٢-١٩٦ .

4- كولومهندرسون، سقوط اسيا، ترجمة فريق بيت الافكار الدولية، الطبعة الاولى، بيت الافكار الدولية للنشر و التوزيع، الرياض، ١٩٩٩, ص ١٧-ص٣٦ .

5- ثائر محمود رشيد ، السياسات الصناعية والمزايا التنافسية في ظل المتغيرات العالمية ,اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية/العلاقات الاقتصادية الدولية/جامعة النهرين، ٢٠٠٤.

6- بلاسم جميل خلف، ثائر محمود رشيد، اثر سياسة الاغراق على الانتاج الزراعي والصناعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث الشوق وحماية المستهلك، ٢٠٠٦ ،ص٢٧.

7- ثائر محمود رشيد،دور سياسة المنافسة ومنع الاحتكار في التنمية الاقتصادية وحماية المستهلك ، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الثالث لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ٢٠٠٧، ص٦٦.

8- فؤاد مرسي ,الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة (١٤٧)، الكويت ,١٩٩٠, ص٢٥.

9- احمد بريهي العلي، الاعتماد على الذات والتغير في حجم ووظيفة القطاع الاشتراكي والخاص، ندوة الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وافاق المستقبل، مجلة بيت الحكمة، ت٢، ١٩٩٨.

10-علي توفيق صادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية، صندوق النقد العربي معهد السياست الاقتصادية سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، ابوظبي، العدد (٥) ٧-٥ تشرين الاول ١٩٩٩ ,ص١٠٤ .

11-الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، بناء القدرات الوطنية في بلدان مختارة من اعضاء الاسكو ,اجراءات القيود الفنية على التجارة واتفاقات منظمة التجارة العالمية ، ٢٠٠١.

12-الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوثيقة (CN6/1997/9) والوثيقة (E/2001/100) .

13-الامم المتحدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الادلة العملية على المنافع التي ستتحقق نتيجة تطبيق مبادئ وقوانين سياسات المنافسة ,وثيقة برقم 99.

14-الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، التصنيع في ظل قوانين منظمة التجارة العالمية، وثيقة برقم (tdxrt ١/٧)، شباط ٢٠٠٠.

15- بلاسم جميل خلف، ومحمد صالح حمد،اهمية القطاع العام في تنمية اقتصاديات البلدان النامية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،نيسان ،٢٠١١، العدد ٢٦،ص٥٦.

16- المصدر اعلاه نفسه. ص٥٥-٥٦.

17- المصدر اعلاه نفسه .ص٥٦.

18- بلاسم جميلخلف،الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمةواشكالية البيئة الاستثمارية العراقية،منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي لكلية بغداد الاقتصادية الجامعة،٢٠١٣،ص٧٨.